ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 11

17 مايو 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

تأثير ارتفاع أسعار الوقود على بعض جوانب الخدمات الصحية في مصر

مقدمة: لماذا يجب تحليل أسواق الخدمات غير الحكومية؟

عند الحديث في إطار السياسات الاقتصادية الكلية، كثيرا ما يُختزل التضخم في رقم واحد، وهو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والذي يجمع بين أوضاع اقتصادية شديدة التباين في رقم متوسط واحد يُستخدم في معظم تحليلات الاقتصاد الكلي. وحتى عند التركيز على المستوى القطاعي ينصب اهتمام الرأي العام وصانعي السياسات على السلع الأساسية مثل الفواكه والخضروات عند مناقشة تكاليف المعيشة.

ولكن التآكل الفعلي بشكل مستمر في القوة الشرائية للأسر، خاصة من الطبقتين الوسطى والدنيا، يرتبط أيضا بشكل كبير بارتفاع أسعار خدمات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. لذلك، فإن تقييم الأثر الحقيقي للصدمات الاقتصادية الكلية على رفاه الأسر يستدعي النظر إلى ما هو أبعد من رقم التضخم، ليمتد إلى دراسة أسواق الخدمات غير الحكومية وتحليلها بصورة أكثر عمقا.

التعاملات في القطاعات غير الحكومية في مصر— مثل الدروس الخصوصية ورسوم الكشف لدى الأطباء في القطاع الخاص — ليست من الكماليات الاختيارية، بل هي احتياجات أساسية للحياة اليومية. ولأن المبالغ المالية المرتبطة بهذه التعاملات يمكن تعديلها بشكل فوري من قبل الأفراد دون رقابة أو تنظيم حكومي، فإنها تُعد مؤشرات لحظية للضغوط الاقتصادية التي لا يستطيع المواطن العادي تجنبها. وعندما تتعرض الاقتصاديات لصدمات كلية، تستوعب أسواق هذه الخدمات الأساسية الصدمة على الفور وتقوم بتمريرها مباشرة إلى المواطنين، وهو ما يستنزف ميزانيات الأسر، الأمر الذي لا ينعكس في التدابير والسياسات الاقتصادية التقليدية أو لا تستجيب له بصورة كاملة.

كيف ساهم المركز المصري للدراسات الاقتصادية في قياس أثر الصدمات الاقتصادية الكلية؟

أجرى المركز هذه الدراسة بغية تحليل الضغوط التضخمية الناتجة عن الزيادة الأخيرة التي أقرتها الحكومة في 10 مارس 2026 في أسعار البنزين والسولار، في إطار إصلاح دعم الوقود، والتي وصلت إلى نحو 17% على النحو المبين في الشكل (1)، ومدى انعكاس هذه الزيادة على رسوم الكشف لدى الأطباء؛ حيث قام بتتبع قيمة الكشف لدى (12,180) طبيب في القطاع الخاص على مستوى الجمهورية، من خلال رصدها في العيادات الخاصة خلال فترتين مختلفتين: الأولى في بداية عام 2026، والثانية في نهاية شهر مارس، وذلك لقياس أثر هذه الزيادة على رسوم الكشف لدى الأطباء.

الشكل (1): زيادة أسعار الوقود في مصر

المصدر: وزارة البترول والموارد المعدنية.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة

1- **ارتفاع رسوم الكشف في التخصصات الطبية الأكثر حساسية للمخاطر**: أظهرت الدراسة استقرارا نسبيا قصير الأجل في الأسعار لدى نحو 80% من العينة، في حين قام 20% من الأطباء الذين شملهم المسح برفع رسوم الكشف خلال فترة الأشهر الثلاثة محل الدراسة (الشكل 2). ومن الملاحظ أن ارتفاع قيمة الكشف لم يأتي متساويا بين جميع التخصصات؛ إذ كشفت البيانات أن أكثر ثلاثة تخصصات شهدت زيادات سريعة في رسوم الكشف كانت: تخصص النساء والتوليد، والطب النفسي، وجراحة العظام، وهي تخصصات تمثل خدمات صحية أساسية وغير قابلة للتأجيل أو الاستغناء، وتعتمد عليها الأسر والفئات الأكثر ضعفا بصورة متكررة.

الشكل (2): نتيجة المسح الذي شمل 12,180 طبيب في مصر

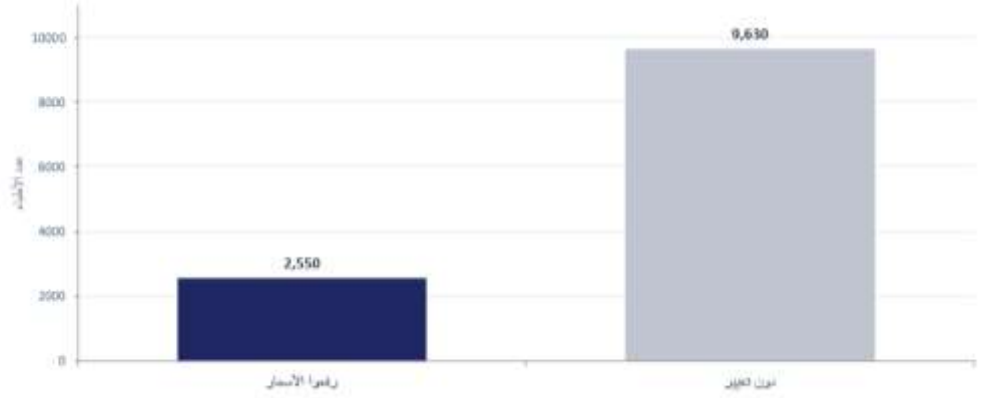

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية

2- **زيادة غير مبررة**: يشير الشكل (3) إلى أن متوسط الزيادة في رسوم الكشف لدى مجموعة الأطباء الذين قاموا برفع أسعارهم بلغ نحو 106 جنيه، بزيادة تصل إلى نحو 25% تقريبا في قيمة الكشف. ويمكن أن يُعزى جزء من هذه الزيادة إلى اعتماد الأطباء العاملين في العيادات الخاصة على بنزين 95 أو 92 في تنقلاتهم اليومية، إلى جانب تحملهم الضغوط التضخمية الإضافية الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود. ورغم أنه من المنطقي فرض زيادة معينة في رسوم الكشف في ظل ارتفاع التكاليف، إلا أن الزيادة بهذه النسبة غير مبررة ولا تتناسب مع الزيادة في أسعار الوقود، وذلك للأسباب الأساسية التالية:

- **أولا، تجاوز الزيادة لحجم صدمة الوقود الفعلية**: فاقت الزيادة بنسبة 25% في رسوم الكشف نسب الارتفاع الفعلية في أسعار بنزين 92 و95؛ مما يدل على أن الأطباء لم يكتفوا بتمرير الزيادة الفعلية في تكاليف تنقلاتهم، بل أضافوا هامشا إضافيا كتحوط ضد توقعات التضخم المستقبلية.
- **ثانيا، عبء التكلفة لا يتناسب مع الزيادة الفعلية في أسعار الوقود**: بينما يتحمل الطبيب الزيادة في تكلفة الوقود مقابل رحلة يومية واحدة إلى العيادة، يتم تحميل زيادة قدرها 106 جنيه في قيمة الكشف على كل مريض طوال اليوم. ومع تكرار هذه الزيادة على إجمالي عدد المرضى اليومي، تصبح الإيرادات الإضافية المتحققة أكبر بكثير من الزيادة الفعلية في تكاليف انتقال الطبيب، ومن ثم يتحمل المستهلك عبء مالي إضافي لا يتناسب مع حجم الزيادة الفعلية في أسعار الوقود.
- **ثالثا، تجاوز الزيادة لمؤشرات التضخم الرسمية**: زيادة قيمة الكشف بنسبة 25% يتجاوز بصورة كبيرة معدلات التضخم الشهرية المعلنة من قبل البنك المركزي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، والتي تراوحت بين 1% و3% فقط شهريا. ويعكس ذلك الفجوة الحادة بين معدل التضخم في قطاع الخدمات غير الحكومية ومتوسط معدل التضخم المعلن رسميا.

الشكل (3): متوسط الزيادة في قيمة الكشف الطبي

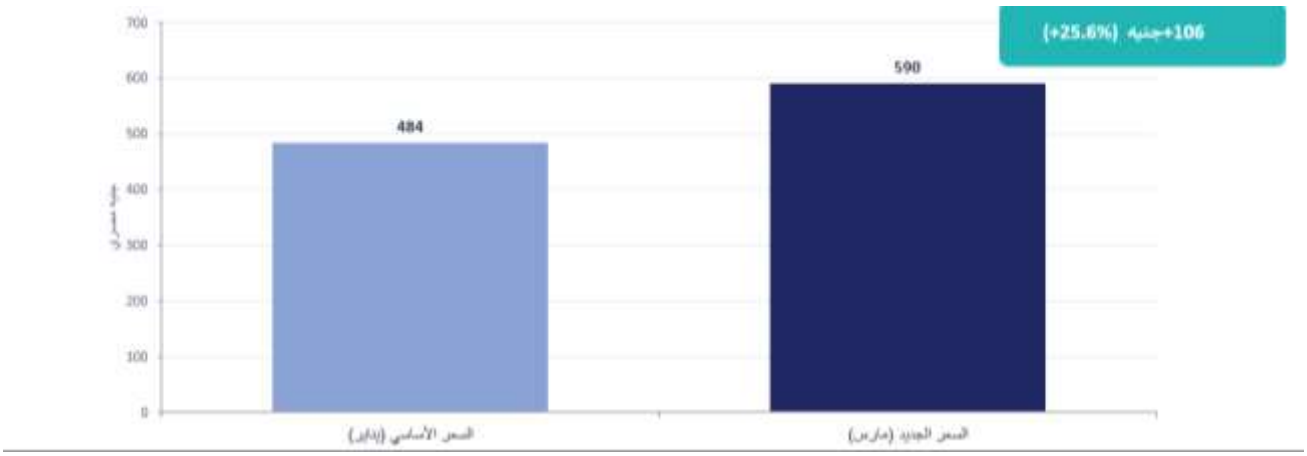

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

معضلة السياسات أثرها على الضروريات الأساسية للحياة

البدائل الطبية في القطاع العام لا تقدم نفس مستوى الجودة أو الإتاحة، ومن ثم لا يملك المواطنون اختيارا آخر، ومجبرون على تحمل هذا العبء المالي الثقيل بالكامل من جيوبهم. وتؤكد هذه الحقيقة على ضرورة مراقبة الحكومة للاختلالات الهيكلية في أسواق الخدمات الأساسية غير الحكومية ومعالجتها، والتي تكون الأسر مجبرة للحصول عليها وتضطر لدفع المقابل المالي الذي يحدده مقدمو هذه الخدمات وفق تقديرهم.

إن وجود صدمة خدمية بهذا الحجم يلقي الضوء على نقطة ضعف جوهرية في منظومة الرقابة على الأسواق في مصر. فعلى الرغم من وجود جهاز حماية المستهلك لحماية المواطنين، إلا أن نموذج عمله بطبيعته تفاعلي ويعتمد على الشكاوى الفردية. وفي الواقع، يتطلب تقديم شكوى وجود إيصال رسمي، وهو مستند لا يحصل عليه جميع المرضى في هذا السوق، مما يجعل الجهاز غير قادر هيكليا على التعامل مع الزيادات الكبيرة في الأسعار التي تحدث في أسواق مجزأة وغير منظمة وغير موثقة بشكل كاف. وعندما تضرب صدمة كلية السوق مثل ارتفاع أسعار الوقود بنسبة 17%، لا تستطيع الجهات التنظيمية احتواء موجة التضخم المفاجئة واللامركزية الناتجة عنها.

وفي النهاية، ليس الهدف من هذه الدراسة انتقاد الأطباء في القطاع الخاص، فهم يتصرفون كفاعلين اقتصاديين يستجيبون لصدمات التكلفة النظامية، ولكن الهدف هو طرح سؤال هيكلي أساسي: كيف يمكن توفير الرعاية الصحية الأساسية بأسعار ميسورة للمرضى في مصر دون التأثير سلبا على الجدوى المالية للممارسات الطبية الخاصة؟

وفي هذا الصدد، يعتزم المركز المصري للدراسات الاقتصادية توسيع نطاق التحليل لرصد آثار التضخم على قطاعات خدمية إضافية في الاقتصاد المصري، وذلك بهدف طرح فهم أوسع لكيفية تأثير الضغوط التضخمية على ديناميكيات التسعير للخدمات الأساسية، وأثرها على رفاه المواطنين.